الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات
المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات

الجهـــــاز التنفيـــذي
The Executive Bureau

التقرير السنوي للجهاز التنفيذي
2024-2023

جدول المحتويات

الكلمة الافتتاحية	4
عن الجهاز التنفيذي	6
الملخص التنفيذي	8
إصلاحات قطاع الزراعة والثروة السمكية	10
القطاع الاقتصادي والمالي	14
قطاع الكهرباء والطاقة	16
الوضع الفني والمالي للمشاريع المتعثرة	19
تسريع استيعاب تعهدات المانحين	20
تعزيز الشراكات محليًا ودوليًا	20
بناء القدرات المؤسسية في المؤسسات الحكومية	21

الكلمة الافتتاحية

د. أفراح الزوبة

مديرة الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي (2023–2024) حول أداء الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات في اليمن. يُعد هذا التقرير فرصة لتسليط الضوء على ما تحقق من إنجازات وما تم تنفيذه من خطط وبرامج، وهو نتاج للجهود المستمرة التي نبذلها في سبيل تعزيز قدرة الحكومة اليمنية على استيعاب تعهدات المانحين وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية التي تساهم في تعزيز التنمية في مختلف القطاعات.

يعمل الجهاز التنفيذي على تسريع استيعاب التعهدات الدولية، وتعزيز منظومة الإصلاحات المؤسسية، وتوطيد الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية لتلبية احتياجات اليمن في مرحلة إعادة الإعمار. وقد أثبت الجهاز منذ تأسيسه التزامه بتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، رغم التحديات الكبيرة التي فرضتها الظروف الراهنة في البلاد.

> **"حرصنا على رفع كفاءة الوزارات الشريكة عبر تقديم برامج تأهيلية متخصصة ودعم إنشاء أنظمة متابعة وتقييم تضمن الاستخدام الأمثل للموارد"**

مرت اليمن بتحديات جسيمة في السنوات الأخيرة، وبرغم ذلك تمكن الجهاز إلى حد كبير من مواجهة هذه التحديات والمساهمة في تعزيز قدرات مؤسسات الدولة، حيث ساهم في تطوير آليات فعالة لاستيعاب تعهدات الجهات المانحة وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية. كما حرص الجهاز على رفع كفاءة الوزارات ذات الأولوية عبر تقديم برامج تأهيلية متخصصة في مجالات إدارة المشاريع والمتابعة والتقييم والتخطيط الاستراتيجي، وغيرها من البرامج الضرورية.

خلال العامين 2023 و2024، تمكنا من تحقيق العديد من الإنجازات، بدءًا من تعزيز القدرات المؤسسية وصولاً إلى تحسين فعالية استيعاب تعهدات المانحين، بما يتوافق مع أهداف الجهاز، ومن خلال اتباع أساليب حديثة لتحسين التواصل بين جميع الأطراف المعنية، مما أسهم في تسريع استيعاب التعهدات وتعزيز القدرات المؤسسية في قطاعات حيوية مثل التعليم العالي والطاقة والزراعة والثروة السمكية.

يستعرض التقرير أنشطة وتدخلات الجهاز التنفيذي خلال العامين 2023–2024 في مجالات سياسات الإصلاحات وتسريع استيعاب التعهدات بحسب القطاعات، بالإضافة إلى إبراز أهم الجوانب التي تحققت في تعزيز الأداء المؤسسي في الجهاز. وأخيرًا، يشير التقرير إلى أهم التحديات التي يواجهها الجهاز، إلى جانب استعراض مختصر لرؤية الجهاز المستقبلية. تعكس الأنشطة الواردة في التقرير ثمرة العمل الجماعي بين الجهاز التنفيذي والوزارات الحكومية والشركاء الدوليين، كما أن ما تم إنجازه يمثل بداية لمرحلة جديدة من التعاون المستمر.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع الشركاء الذين دعموا جهودنا، سواء من الحكومة اليمنية أو من المانحين الدوليين. أنتم جميعًا شركاء في نجاحنا. إننا على يقين بأن المرحلة القادمة ستشهد مزيدًا من الإنجازات، ولن نتوقف عن العمل لتحقيق أهدافنا المشتركة.

التسلسل الزمني للجهاز التنفيذي

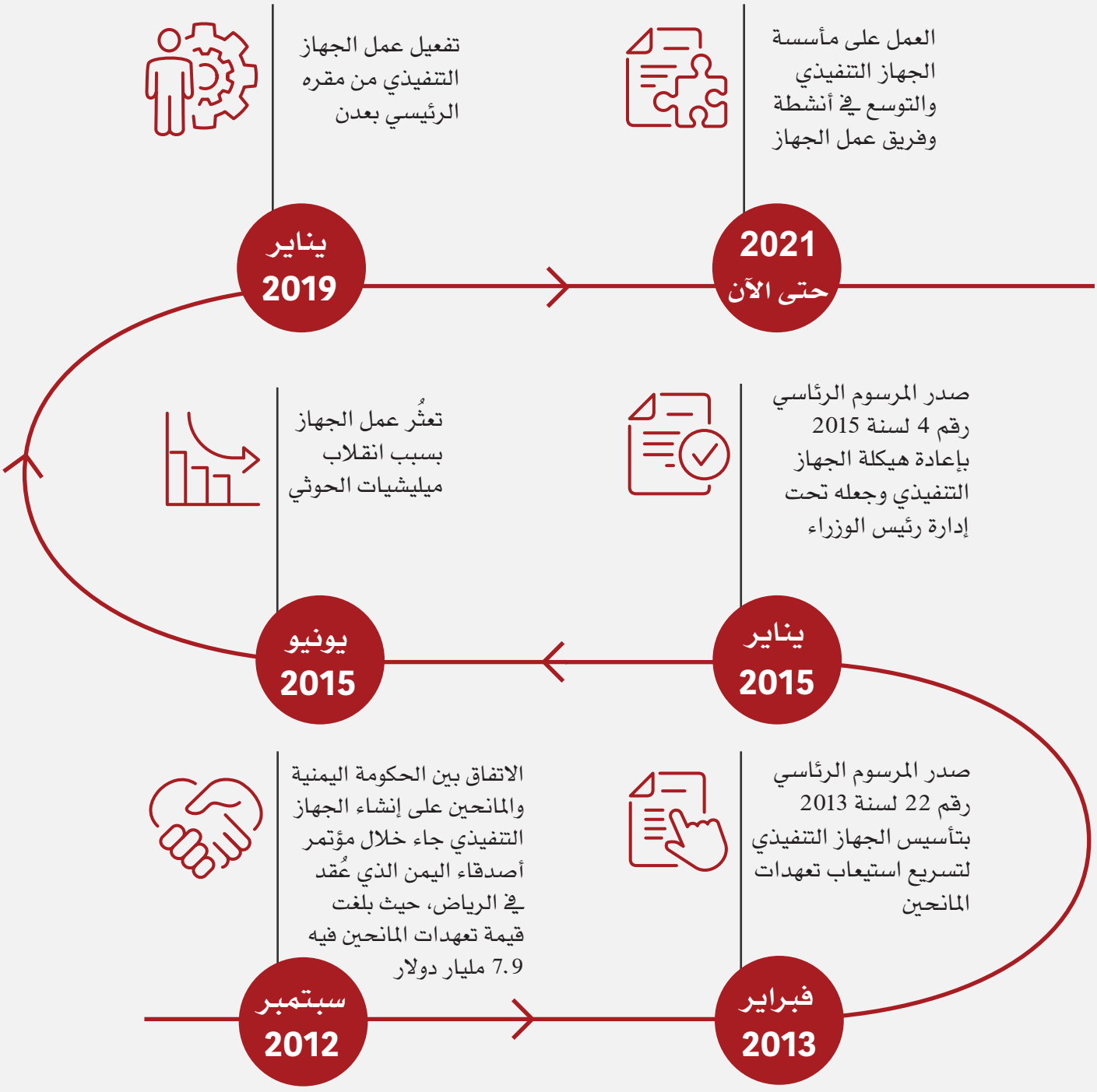

عن الجهاز التنفيذي

في مطلع عام 2011، بدأت ملامح النقاشات بين الحكومة ومجتمع المانحين والشركاء الدوليين حول تحسين قدرة الحكومة اليمنية على استيعاب التعهدات، وتبنيها حزمة إصلاحات اقتصادية مقابل التزام مجتمع المانحين بدعم هذه الإصلاحات واستمرار تدفق الدعم والتمويلات، من خلال ما سُمي "إطار المسؤوليات المشتركة".

تم إنشاء الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات بموجب القرار الجمهوري رقم (22) لسنة 2013. وفي عام 2015، تقرر إعادة تنظيم الجهاز التنفيذي بناءً على القرار الجمهوري رقم (4) لسنة 2015، ليصبح بموجبه تابعًا لرئيس مجلس الوزراء مباشرة، والذي يعتبر رئيس مجلس إدارة الجهاز. وعمل الجهاز خلال تلك الفترة على ضمان تدفق التعهدات وتسريع استيعابها من ناحية، وضمان مواءمة تدفق التعهدات مع مصفوفة الإصلاحات التي تعهدت بها الحكومة اليمنية من ناحية أخرى.

نتيجة الحرب التي عصفت باليمن جراء الانقلاب الحوثي، تعطل دور الجهاز التنفيذي لسنوات حتى أُعيد إنشاؤه في عام 2019، متخذًا العاصمة المؤقتة عدن مقرًا له.

التزم الجهاز منذ إعادة تشكيله بتنفيذ مهامه من خلال مجالين رئيسيين: الأول، دعم الحكومة اليمنية في تنفيذ أولوياتها عبر تقديم الدعم الفني المباشر للفاعلين الرئيسيين والمؤسسات ذات الأولوية، والثاني، العمل على تحقيق الغايات التي أُنشئ الجهاز لأجلها، والمتمثلة في تسريع استيعاب التعهدات ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات.

يهدف الجهاز التنفيذي إلى تسريع مستويات استيعاب التعهدات الخارجية، تنفيذ المشاريع التنموية، ودعم تطوير وتنفيذ سياسات الإصلاحات. ويركز الجهاز على تطوير آليات فعالة لتعزيز قدرات أجهزة الحكومة وتمكينها من استعادة دورها التنفيذي والإشرافي خلال مرحلة إعادة الإعمار.

أنتجت الحرب وقائع جديدة في اليمن، على رأسها تصاعد حدة الأزمة الإنسانية، مما أدى إلى تحولات جذرية في آليات وأنماط الدعم المقدم لليمن، إذ صار الدعم يستهدف بشكل أساسي مواجهة الاحتياجات الإنسانية، وأُلغيت التعهدات التي كانت تستهدف مجالات العمل التنموي. كما تغيرت قواعد العمل في استيعاب هذه التعهدات، حيث أصبحت تدفقات التعهدات تُوجَّه مباشرة إلى المنظمات الأممية، مثل برنامج الغذاء العالمي واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، وذلك خلافًا لما كان معمولًا به قبل الحرب، حيث كانت التعهدات تمر عبر قنوات الحكومة اليمنية ومؤسساتها. ويُستثنى من ذلك التعهدات المقدمة من المملكة العربية السعودية، التي تُعد من التمويلات الأساسية ولا تزال تشكل رافدًا كبيرًا لدعم الموازنة وتوفير الوقود، وذلك من خلال سلسلة من المنح التي قدمتها حكومة المملكة، وساهم الجهاز التنفيذي في استيعابها بالتعاون مع بقية الشركاء الحكوميين.

بحسب قرار إنشاء الجهاز التنفيذي، فإنه يعمل على تسريع استيعاب وتنفيذ التعهدات الخارجية والمشاريع التنموية، ودعم تطوير وتنفيذ سياسات الإصلاحات. ويركز الجهاز على تطوير آليات فعالة لتعزيز قدرات أجهزة الحكومة وتمكينها من استعادة دورها التنفيذي والإشرافي في مرحلة إعادة الإعمار. وعلى وجه الخصوص، يقوم الجهاز بما يلي:

- تطوير سياسات إصلاحات تنموية لدعم تحسين الوضع الاقتصادي ومتابعة ودعم تنفيذ أولويات الإصلاحات
- إعداد آليات فعالة لدعم قدرات الجهات الشريكة في متابعة تنفيذ تعهدات المانحين
- إعداد تقارير متابعة المشاريع المتعثرة وتحديد معوقات تنفيذها
- تقديم الدعم الفني لرفع قدرة الجهات الحكومية على الاستفادة من الدعم المقدم من قبل المانحين عبر تقديم الاستشارات والخبرات وبناء القدرات المحلية
- المساهمة في متابعة تنفيذ المشاريع الممولة خارجيًا وتنفيذ سياسات الإصلاحات الواردة بما ينسجم مع الأولويات الوطنية ويساعد على تطوير فاعليتها

يعمل الجهاز التنفيذي على تطوير سياسات إصلاحية للقطاعات الاقتصادية الواعدة ودعم جهود الحكومة في تنفيذها

الملخص التنفيذي

خلال العامين 2023 و2024، لعب الجهاز التنفيذي دورًا محوريًا في دعم الوزارات اليمنية وتعزيز قدراتها لتحسين أدائها وتهيئتها لمرحلة إعادة الإعمار. قدم الجهاز الدعم الفني والتدريب في مجالات المتابعة والتقييم وتطوير سياسات الإصلاح وإدارة المشاريع، إلى جانب إعداد أدلة تدريبية عملية في مجال السياسات العامة. كما أسهم في تطوير أنظمة ولوائح لتحسين عمليات المتابعة والتقييم، بما يعزز كفاءة الأداء الحكومي.

في إطار الإصلاحات الاقتصادية، عمل الجهاز على إعداد وتنفيذ سياسات إصلاحية لقطاعات اقتصادية رئيسية مثل الزراعة والثروة السمكية والكهرباء والاتصالات والصحة، وذلك بالتعاون مع مركز النمو الدولي وبدعم من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية. تم تنفيذ مشاريع لتقييم الأداء المؤسسي لبعض الوزارات وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير أنظمة متابعة وتقييم لضمان استدامة الإصلاحات.

كما ركز الجهاز على تسريع استيعاب تعهدات المانحين، بما في ذلك المنح المقدمة من المملكة العربية السعودية، حيث تم إعداد تقارير حول المشاريع المتعثرة واقتراح حلول لمعالجتها. إضافةً إلى ذلك، تم إنشاء قاعدة بيانات للشركاء المحليين والدوليين لتحسين التواصل والتعاون، والمشاركة في مبادرات دولية مثل مراقبة الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعّال.

التحديات والتوصيات

واجه الجهاز تحديات عدة، أبرزها التحديات المالية المرتبطة بتأمين التمويل اللازم لتنفيذ بعض المشاريع، والتحديات الأمنية التي أثرت على تنفيذ المشاريع في المناطق المتضررة من الحرب. وللتغلب على هذه التحديات، يوصي الجهاز بتعزيز التمويل من خلال تأمين دعم إضافي من المانحين الدوليين، وتحسين التنسيق بين الجهات الحكومية والشركاء الدوليين لضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة والاستمرار في تقديم التدريب وبناء القدرات للوزارات لضمان استدامة الإصلاحات.

بشكل عام، يواصل الجهاز التنفيذي جهوده لدعم الحكومة اليمنية في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، مع التركيز على تحسين الخدمات العامة وتعزيز التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الوضع الاقتصادي العام في البلاد.

يوظّف الجهاز قدراته لدعم الإصلاحات المؤسسية بما يتسق مع رؤية الحكومة ويدعم الأجهزة الحكومية لتطوير بنائها المؤسسي وتحسين تواصلها مع المانحين والشركاء الدوليين، علاوة على مساعدتها لتطوير استراتيجياتها وخططها لتكون أكثر فعالية وكفاءة بما ينعكس على أدائها وتقديم خدماتها للمواطنين والمواطنات.

يلتزم الجهاز التنفيذي بتوسيع شراكاته انطلاقًا من إيمانه بأهمّية هذه الشراكات في حشد الموارد والأفكار الخلاقة، علاوة على تعزيز الشفافية والمساءلة ضمن المؤسسات الحكومية.

إصلاحات قطاع الزراعة والثروة السمكية

تلعب وزارة الزراعة والري والثروة السمكية دورًا حيويًا في الاقتصاد الوطني وفي مكافحة انعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن، والذي يؤثر حاليًا على أكثر من 17.4 مليون يمني، أي ما يقرب من 60٪ من السكان. يستمد حوالي 70٪ من اليمنيين سبل عيشهم من قطاعي الزراعة والثروة السمكية. وعلى الرغم من انخفاض الإنتاجية ووجود العديد من التحديات الهيكلية في القطاع، إلا أنهم يساهمون حاليًا بما يقرب من 5٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي لليمن.

من هذا المنطلق، عمل الجهاز التنفيذي، بالشراكة مع مركز النمو الدولي وبتمويل من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية، على تعزيز هذا القطاع من خلال عمله المباشر مع الوزارة عبر مشاريع الإصلاحات التالية:

مشروع التقييم المؤسسي للوزارة

تم تنفيذ تقييم شامل للأداء المؤسسي للوزارة، وتحليل للتحديات الاستراتيجية والمؤسسية والتشغيلية والقطاعية التي تواجهها. أسفر هذا التقييم عن إصدار تقريرين هما "تقرير التقييم المؤسسي"، الذي تناول التحديات التي تواجه الوزارة. و"تقرير التوصيات للإصلاحات" الذي اشتمل على مصفوفة الإصلاحات لدعم الوزارة في مواجهة التحديات الاستراتيجية والتشغيلية.

في مرحلة لاحقة، قدَّم الجهاز التنفيذي الدعم لطاقم وزارة الزراعة والثروة السمكية في تطوير مصفوفة الإصلاحات الشاملة للوزارة، استنادًا إلى نتائج تقرير التقييم المؤسسي، وذلك من خلال ورش عمل مكثفة ولقاءات متعددة.

تعمل وزارة الزراعة والثروة السمكية على تنفيذ العديد من التدخلات والإصلاحات بناءً على مصفوفة الإصلاحات التي تم تطويرها، وذلك بدعم من الجهاز التنفيذي، لا سيما في مجالي إدارة المشاريع وإنشاء نظام للمتابعة والتقييم، بهدف تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز كفاءة العمليات داخل الوزارة. ويسهم هذا المشروع في رفع قدرة الوزارة على مواجهة التحديات وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مما يعزز فاعلية العمل الحكومي، ويسهم في تحسين تقديم الخدمات ودعم التنمية المستدامة في القطاع الزراعي.

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تم إجراء دراسة لتقييم الوضع الراهن في قطاع الثروة السمكية في اليمن، وتحديد استراتيجيات الإصلاح من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص. تُعد هذه الدراسة خطوة حيوية نحو تعزيز هذا التعاون، حيث ستسهم في تحسين البنية التحتية، وزيادة الاستثمارات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وتحسين الأمن الغذائي في اليمن.

ستوفر الوزارة من خلال هذه الشراكة آليات فعالة لتنفيذ الإصلاحات المستدامة ودعم القطاع في مواجهة التحديات الراهنة. وقد أوصت الدراسة بإنشاء مجلس استشاري داخل وزارة الزراعة والري والثروة السمكية لتسهيل إدارة مشاريع الشراكة، وتعزيزه بوحدة فنية متخصصة.

تم التنسيق مع الوزارة لتحديد الأولويات وبناء الثقة بين القطاعين، كما تم إعداد خطة أولية لتنفيذ التوصيات. ويجري العمل على إجراء المشاورات واللقاءات.

يمكن للشراكة بين القطاعين العام والـــــ

التغلب على قيود الميزانية لدى الحكومة من خلال رفع حجم الاستثمار في مجال الثروة السمكية وتصدير الأسماك

تحسين البنية التحتية لرفع الإنتاج وتحسين جودة الأسماك

تعزيز الوصول إلى معلومات وبيانات محدثة ودقيقة لقطاع الثروة السمكية من خلال الشراكات في أبحاث الأحياء البحرية

تعزيز مرونة قطاع الثروة السمكية في مواجهة تغير المناخ

يعمل الجهاز التنفيذي، بالشراكة مع مركز النمو الدولي، على إعداد ورقة سياسات حول آليات تعزيز مرونة قطاع الثروة السمكية في اليمن في مواجهة التغيرات المناخية، بهدف تمكين وزارة الزراعة والري والثروة السمكية من تبني ممارسات مستدامة وفعالة. ينقسم المشروع إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى تتضمن تقييم تأثيرات تغير المناخ على القطاع واستكشاف فرص التمويل، والتي تتضمن تقييم التأثيرات الحالية لتغير المناخ على مصايد الأسماك، ومخزون الأسماك، والبنية التحتية مثل الطرق ومواقع إنزال الأسماك، إضافة إلى سبل عيش الصيادين. كما ستشمل هذه المرحلة استكشاف فرص الوصول إلى صناديق المناخ العالمية لتمويل مبادرات التكيف والتخفيف المحتملة في اليمن. ومن المتوقع الانتهاء منها بحلول مارس 2025.

المرحلة الثانية تتمثل في تطوير استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ وتأمين التمويل المستدام، وتهدف إلى معالجة نقاط الضعف المناخية التي تم تحديدها في القطاع، من خلال اعتماد أساليب فعالة للتكيف، وتطوير استراتيجيات شاملة لتأمين آليات تمويل مخصصة للتكيف مع تغير المناخ. وسيتم تنفيذ هذه المرحلة خلال الأعوام 2025-2026.

استراتيجية إصلاح القطاع من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يعاني قطاع صيد الأسماك من نقص مزمن في الاستثمار في بنيته التحتية، كما أن البيانات الخاصة بالمخزون السمكي هي بيانات قديمة للغاية

يواجه قطاع الثروة السمكية في اليمن العديد من التحديات الهيكلية التي تفاقمت بسبب الاضطرابات وانعدام الأمن الناجم عن الحرب المستمرة

يتمتع اليمن بموقع مثالي عند تقاطع البحر العربي والبحر الأحمر وهو موطن لنظام بيئي بحري غني بما في ذلك الصيد الحرفي بالقرب من الشاطئ

ـــــخاص أن تقدم فوائد عديدة، بما فيها:

الاستثمار في شبكة تخزين سلسلة التبريد للتصدير بعقد امتياز وتلبية الحد الأدنى من معايير الجودة

خفض التكلفة وتنفيذ تقديم الخدمة أو البنية التحتية في الوقت المحدد

قبول الرسوم التي تفرضها الشركات الخاصة بشكل أفضل اعتماداً على علاقة الصيادين بالشركة

تطوير نظام المتابعة والتقييم

تم تطوير نظام لمتابعة وتقييم المشاريع الممولة خارجيًا في وزارة الزراعة والثروة السمكية، بهدف تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز قدرة الوزارة على استيعاب تعهدات المانحين.

كما تم تزويد فرق العمل في الوزارة بأدوات متقدمة لتجميع وعرض البيانات، مما يسهل عمليات المتابعة والتقييم واتخاذ القرارات. إضافة إلى ذلك، تم إنشاء إطار منظم لجمع وتوثيق البيانات، مما يعزز الشفافية والمساءلة، ويسهم في تبادل المعرفة مع الشركاء الممولين.

وستبدأ المرحلة التالية التي تركز على تدريب الموظفين على كيفية استخدام النظام بفعالية. وسيتابع الجهاز التنفيذي العملية التشغيلية بالتعاون مع وحدة إدارة المشاريع لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

يسهم هذا المشروع في تعزيز قدرة صناع القرار على اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات دقيقة وشاملة، مما يرفع من كفاءة تنفيذ المشاريع، ويعزز التعلم المؤسسي، ويسهم في تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة المشاريع الممولة خارجيًا.

تعزيز الشراكات في سبيل تعزيز الأمن الغذائي

نظم الجهاز التنفيذي ووزارة الزراعة والري والثروة السمكية، بالتعاون مع مركز النمو الدولي وبرعاية دولة رئيس الوزراء، ورشة عمل في 29 مايو 2024 بعنوان "تعزيز الأمن الغذائي والشراكات".

هدفت الورشة إلى عرض خطط واستراتيجيات الوزارة، ونتائج التقييم المؤسسي، ومناقشة سبل تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين في مجال الأمن الغذائي، إضافة إلى تحديد أولويات الإصلاح المؤسسي في وزارة الزراعة والري والثروة السمكية.

شارك في الورشة عدد من الوزراء والمسؤولين، من بينهم وزير الزراعة والري والثروة السمكية، ووزير التخطيط والتعاون الدولي، إلى جانب تمثيل رفيع المستوى من الشركاء الدوليين والمحليين.

منذ عام 2019، تم تفعيل الجهاز التنفيذي لدعم أولويات الإصلاحات وتسريع بعض الملفات الطارئة، وتقديم الدعم الفني للجهات الحكومية، وإعداد التقارير وأوراق السياسات ومتابعة المشاريع الاقتصادية، إضافةً إلى تمثيله أمام المانحين والجهات الدولية في الورش والاجتماعات

القطاع الاقتصادي والمالي

استكمالاً لتدخلات الجهاز التنفيذي في القطاع الاقتصادي والمالي التي بدأت في 2019، استمر الجهاز في دعم سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي خلال عامي 2023-2024.

يُمثّل النهوض بالوضع الاقتصادي أولويةً استراتيجيةً للرئاسة والحكومة، إذ يُعدّ تعزيز التعافي الاقتصادي وضمان استقراره الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والمعيشي والأمني الشامل في البلاد. وانطلاقًا من هذه الرؤية، وسعيًا لتعزيز فاعلية الحكومة في تبنّي إصلاحات اقتصادية جذرية تستند إلى تشخيص دقيق للواقع الاقتصادي اليمني، فقد أولى الجهاز التنفيذي جزءًا كبيرًا من جهوده لدعم المسارات الحكومية الرامية إلى تنفيذ هذه الإصلاحات، عبر إعداد مقترحات، وإنتاج تقارير تحليلية، وصياغة أوراق سياسات، ومراجعة تقارير، وذلك بهدف دعم الحكومة في قيادة عملية التعافي الاقتصادي.

تطوير سياسات لتعزيز دور تحويلات المغتربين المالية في الاقتصاد اليمني

تلعب تحويلات المغتربين دورًا بارزًا في الاقتصاد الوطني، حيث تشكّل نسبةً كبيرةً من إجمالي واردات النقد الأجنبي ومن الناتج المحلي الإجمالي. وتتدفق هذه التحويلات عبر قنوات رسمية وغير رسمية، مما يستدعي تبنّي سياسات واضحة لتعظيم الاستفادة منها وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد اليمني.

في هذا السياق، يعمل الجهاز التنفيذي، بالشراكة مع مركز النمو الدولي وبمشاركة خبراء دوليين، على تطوير ورقة سياسات تهدف إلى تقديم تحليل شامل للوضع الحالي للتحويلات المالية في اليمن، واستكشاف دورها الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني، مع تقديم توصيات لتعزيز تأثيرها في ظل شحّ النقد الأجنبي. ومن المتوقع الانتهاء من إعداد الورقة في مارس 2025.

يهدف المشروع إلى رسم خريطة لمصادر التحويلات المالية، وتحديد الاتجاهات والتطورات الرئيسية التي شهدتها هذه التدفقات في السنوات الأخيرة. كما سيناقش المشروع التحديات المؤسسية والهيكلية التي تؤثر على فاعلية تدفقات التحويلات المالية، **وتشمل هذه التحديات:**

دعم خطة التعافي الاقتصادي وأولويات الإصلاح الحكومي

ساهم الجهاز التنفيذي في دعم جهود الحكومة من خلال صياغة ملاحظات الجانب الحكومي على الخطة الاقتصادية المقدمة من الفريق الاقتصادي والممولة من الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر مشاركته في اللجنة الحكومية الفنية برئاسة نائب وزير المالية وبمشاركة ممثلي وزارة المالية والبنك المركزي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الكهرباء.

أسفرت هذه الجهود عن إعداد خطة الحكومة للتعافي الاقتصادي 2025–2026، التي تم تبنيها وإقرارها من قبل مجلس القيادة الرئاسي في يناير 2025. كما تم تطوير ورقة إحاطة لرئيس الوزراء حول أهم أولويات الإصلاحات الحكومية على المدى القصير، مما ساهم في تسليط الضوء على هذه الأولويات وإدراجها في برامج وخطط الحكومة لتعزيز جهود الإصلاح الحكومي.

تطوير سياسات لإنتاج ونشر الإحصاءات الاقتصادية

استجابةً للاحتياجات الملحّة الناتجة عن الفجوات والتحديات التي يواجهها النظام الإحصائي في اليمن، وخصوصًا فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، عمل الجهاز التنفيذي على دعم سياسات لإصلاح آلية نشر مؤشرات الاقتصاد الكلي. وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، تم تقييم وضع إحصاءات الاقتصاد الكلي، وتم تطوير ورقة سياسات تتضمن توصيات وخطة شاملة لتطوير الإحصاءات على المدى القصير والمتوسط والطويل. ركّزت الورقة على تحسين مؤشرات أربعة قطاعات رئيسية، وهي القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاع المالي والقطاع النقدي. وقد تم تطوير هذه المنهجية عبر مشاورات مع خبراء ومعنيين من مختلف الجهات الحكومية ذات الصلة.

دعم تطوير نظام رقابي للمؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية

عمل الجهاز، بالتعاون مع مكتب رئاسة الوزراء، على تطوير تصور لإنشاء لوحة معلومات تفاعلية لتعزيز الإبلاغ والمتابعة للمؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية.

يهدف هذا النظام إلى إنشاء منصة موحدة وفعالة تجمع وتعرض البيانات الاقتصادية والقطاعية في شكل لوحة معلومات، مما يتيح لصنّاع القرار الاطلاع على المؤشرات في الوقت المناسب.

تأتي هذه المبادرة استجابةً للاحتياجات المتزايدة للحكومة في جمع وتحليل البيانات الضرورية، لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وسريعة، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

قطاع الكهرباء والطاقة

يمثل قطاع الكهرباء في اليمن أحد الأعمدة الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن القطاع يعاني من تحديات هيكلية كبيرة تفاقمت بسبب الحرب المستمرة. تعكس هذه التحديات حالة انهيار شامل للبنية التحتية، وضعف القدرات المؤسسية، وعدم وجود أطر تنظيمية كافية لدعم استدامة القطاع. أدرك الجهاز التنفيذي هذه التحديات، وأعد مجموعة من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى معالجة المشكلات القائمة، بدءًا من شح الموارد المالية، مرورًا بتدهور شبكات النقل والتوزيع، وانتهاءً بغياب الكفاءة في إدارة الوقود. تقدم هذه المبادرات رؤية شاملة للتدخلات المطلوبة لتطوير القطاع وإعادة بناء استدامته.

وقد نفذ الجهاز خلال السنوات الماضية العديد من التدخلات في سبيل تعزيز دور القطاع في تقديم خدمات الكهرباء. فيما يلي أبرز التدخلات التي نفذها الجهاز التنفيذي في هذا القطاع:

تطوير سياسات إصلاحية لإشراك القطاع الخاص في قطاع الكهرباء

تم تطوير ورقة سياسات إصلاحية تهدف إلى إشراك القطاع الخاص في قطاع الكهرباء، استنادًا إلى تقرير صادر في نوفمبر 2021 والذي سلط الضوء على التحديات الاقتصادية التي تحول دون تحسين خدمات الكهرباء دون استكشاف شراكات فعالة مع القطاع الخاص لتجاوز هذه التحديات.

اعتمدت الورقة منهجية شاملة تضمنت مراجعة الأدبيات الدولية، وتحليل الأطر القانونية المحلية، وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلي القطاع الخاص، ومسؤولين حكوميين، وشركاء دوليين. خلصت النتائج إلى إمكانية إشراك القطاع الخاص في توزيع الكهرباء، لكنه يحتاج إلى تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. واعتُبر البدء بمشروع تجريبي في منطقة محددة الخطوة الأولى لقياس جدوى هذا النموذج.

يؤكد التقرير أن دعم الحكومة المركزية والقيادات المحلية أمر حاسم لضمان نجاح هذه المبادرة، إلى جانب تعزيز الشفافية وتوفير ضمانات للمستثمرين. يُنظر إلى هذا النموذج كوسيلة لتحقيق الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء، مع الحفاظ على استقلالية الموارد والابتعاد عن الاعتماد المفرط على الدعم الحكومي.

إعداد مقترح لمنحة المشتقات النفطية المقدمة من المملكة العربية السعودية

في ظل الأوضاع الصعبة التي خلّفتها الحرب، يعاني قطاع الكهرباء في اليمن من أزمة حادّة تتعلق بتوفير الوقود اللازم لتشغيل محطات التوليد. ومع استمرار انقطاعات الكهرباء، أصبحت منح الوقود، لا سيّما المقدمة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، شريان حياة مهمًا لتخفيف الأزمة.

في مارس 2024، وبناءً على طلب من مكتب رئاسة الوزراء، قام فريق الجهاز التنفيذي بتطوير مقترح للحصول على منحة وقود جديدة من المملكة العربية السعودية للمساهمة في تشغيل محطات الكهرباء التي كانت مهددة بالتوقف. وقد جرى خلال إعداد المقترح التنسيق مع مكتب رئاسة الوزراء ووزارة الكهرباء والطاقة والجهات المعنية الأخرى لتحديد الكميات المطلوبة لتأمين تشغيل محطات الكهرباء وتقييم النتائج المتوقعة من المنحة، بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة لإعداد المقترح.

مشروع تركيب شبكات طاقة متجددة صغيرة في محافظة لحج بتمويل من الصين

استجابةً لتوجيه رئيس الوزراء لتقديم مقترح حول الاستفادة المثلى من المنحة المقدمة من جمهورية الصين الشعبية لدعم قطاع الكهرباء والطاقة في اليمن، والتي تبلغ قيمتها 100 مليون يوان صيني (ما يعادل 13 مليون دولار تقريبًا)، برزت فكرة إنشاء شبكات صغيرة تعمل بالطاقة المتجددة كحل مبتكر لتلبية احتياجات المناطق الريفية والنائية، ومنها محافظة لحج، التي عانت طويلاً من انقطاع خدمة الكهرباء العامة.

يهدف المشروع إلى بناء شبكات كهربائية صغيرة تعتمد على الطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تصل إلى 10 ميجاوات، مع إمكانية دمجها بتقنيات أخرى، مثل طاقة الرياح وأنظمة تخزين الطاقة، لضمان استقرار إمدادات الكهرباء وتحسين الكفاءة التشغيلية.

تطوير سياسات إصلاحية لتحسين خدمة الكهرباء في تعز

تعاني محافظة تعز من أزمة كهرباء حادة نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، وانهيار الشبكة الوطنية، بالإضافة إلى توقف محطتي التوليد الرئيسيتين في عصيفرة والمخاء عن العمل، مما دفع السكان إلى الاعتماد على مصادر بديلة عالية التكلفة، مثل الكهرباء التجارية التي يتم توليدها عبر مولدات الديزل أو من خلال اقتناء أنظمة طاقة شمسية صغيرة، وغالبًا ما يكون أصحاب الدخل المرتفع هم القادرين على الوصول إلى خدمة الكهرباء. لذلك، يتطلب هذا القطاع جهودًا متضافرة بين الحكومة، والشركاء الدوليين، والقطاع الخاص لضمان توفير الموارد اللازمة لإعادة تأهيل البنية التحتية واستعادة خدمة كهرباء موثوقة وبأسعار ميسورة.

ولمعالجة هذه التحديات، قام الجهاز التنفيذي بالتنسيق مع السلطة المحلية في محافظة تعز لاستكشاف فرص تحسين خدمة الكهرباء في تعز، حيث قام محافظ المحافظة بتشكيل لجنة محلية تمثل السلطة المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بهدف التعاون مع خبراء الجهاز التنفيذي ومركز النمو الدولي لاستكشاف نماذج بديلة لتوفير الكهرباء في تعز. وقد خلص التقرير إلى تحليل الوضع الحالي واقتراح عدد من المعالجات اللازمة التي تأخذ بعين الاعتبار تجاوز التحديات الراهنة، وتأسيس بيئة تنظيمية فعالة، وتأمين التمويلات والضمانات اللازمة للاستثمار في قطاع الكهرباء. كما تركز الخطة التي تضمنها التقرير على تحفيز الاستثمارات في الأنظمة المهجنة بمصادر الطاقة المتجددة، وإعادة تأهيل شبكات النقل والتوزيع، مع إنشاء كيان تنظيمي للإشراف على تعرفة الكهرباء ومراقبة الأداء.

تشمل الإجراءات الأولية لتطوير السياسات الإصلاحية لتحسين خدمات الكهرباء في تعز:

إعداد دراسة تتضمن مقترحًا لتطبيق نموذجين تجريبيين لتحسين توفير الكهرباء في كلٍّ من مدينة تعز ومنطقة التربة

إعداد ملخص سياسات بناءً على التقرير الرئيسي، بالإضافة إلى ملخص موجز لصناع القرار

إعداد شروط مرجعية ومذكرة مفاهيمية وموازنة لعقد ورشة عمل لنشر مخرجات الدراسة، ومناقشة الخطوات الاستراتيجية اللاحقة

تطوير سياسات لتعزيز دور السلطات المحلية

في إطار التوجه الحكومي نحو تعزيز دور السلطات المحلية في تحسين مستوى المعيشة للسكان والتخفيف من آثار الحرب، من خلال المساهمة في تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، نفذ الجهاز خلال عام 2023 عدة مبادرات، من أبرزها:

إعداد إطار مفاهيمي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية:

عملت اللجنة الفنية، التي شُكلت بقرار من رئيس الوزراء وتحت إشراف مباشر من رئيس مجلس القيادة الرئاسي، على إعداد إطار مفاهيمي شامل يهدف إلى تعزيز دور السلطات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تم وضع خارطة طريق شاملة لهذا المشروع، الذي يسعى إلى تمكين السلطات المحلية من أداء دورها التنموي بفاعلية، كما نوقشت هذه الوثيقة في مجلس القيادة الرئاسي.

إعداد آلية لجمع البيانات وتنفيذ الدراسات التشخيصية

تم تطوير آلية متكاملة لجمع البيانات، إلى جانب آلية أخرى لتوثيق وتنفيذ دراسات تشخيصية حول الوضع القائم للسلطات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات. وتهدف هذه الدراسات إلى تحليل أبرز التحديات التي تواجه السلطات المحلية، بالإضافة إلى بلورة رؤية واضحة حول سبل تمكينها، بما يعزز قدرتها على قيادة التنمية الاقتصادية المحلية بكفاءة وفعالية.

الوضع الفني والمالي للمشاريع المتعثرة

76 مشروعًا تنمويًا يواجه تعثراً وتحديات كبيرة في استكمال التنفيذ، موزعة على قطاعات حيوية تشمل:

طور الجهاز التنفيذي مصفوفة تتضمن الوضع الفني والمالي للمشاريع المتعثرة، استنادًا إلى التقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة حتى ديسمبر 2022. حددت هذه المصفوفة العوامل التي أدت إلى تعثر المشاريع، كما تضمنت بعض التوصيات لضمان استكمالها وتجنب المشكلات المشابهة مستقبلاً. وقد خلص التقرير إلى ما يلي:

– تبلغ التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع نحو 5.7 مليار دولار، حيث تساهم الجهات المانحة بمبلغ 4.7 مليار دولار، بينما تلتزم الحكومة بتغطية 262 مليون دولار.

– يعتبر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الممول الأبرز بـ 27 مشروعًا، يليه الصندوق السعودي للتنمية بـ 19 مشروعًا، بالإضافة إلى مساهمات من البنك الدولي وصندوق أبوظبي للتنمية والصناديق الكويتية والإماراتية، إلى جانب دعم من دول مثل قطر والصين وألمانيا.

– تعود الأسباب الرئيسية لتعثر هذه المشاريع إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة والمشاكل المالية والتحديات الفنية والإدارية، بالإضافة إلى نقص المعلومات حول بعض المشاريع.

– يعاني قطاعا الكهرباء والطاقة والنقل من فجوات تمويلية كبيرة تؤثر على مشاريع أساسية، مثل محطات توليد الكهرباء وتطوير المطارات والموانئ، مما يستلزم البحث عن حلول تمويلية عاجلة.

وفي سبيل تسريع استيعاب تعهدات المانحين ومتابعة المشاريع المتعثرة، أوصى التقرير بضرورة دعم جهود الجهاز التنفيذي، والعمل على بناء قاعدة بيانات موحدة للتعهدات والمشاريع بالتنسيق مع الجهات الحكومية والشركاء الدوليين. كما أوصى بتطوير استراتيجية مشتركة مع المانحين الدوليين لتعزيز التعاون وإيجاد حلول مستدامة. كما أوصى التقرير بضرورة تقديم برامج تدريبية لموظفي الوزارات لتعزيز مهاراتهم في إدارة المشاريع والتواصل مع المانحين.

عدد المشاريع المتعثرة في كل وزارة

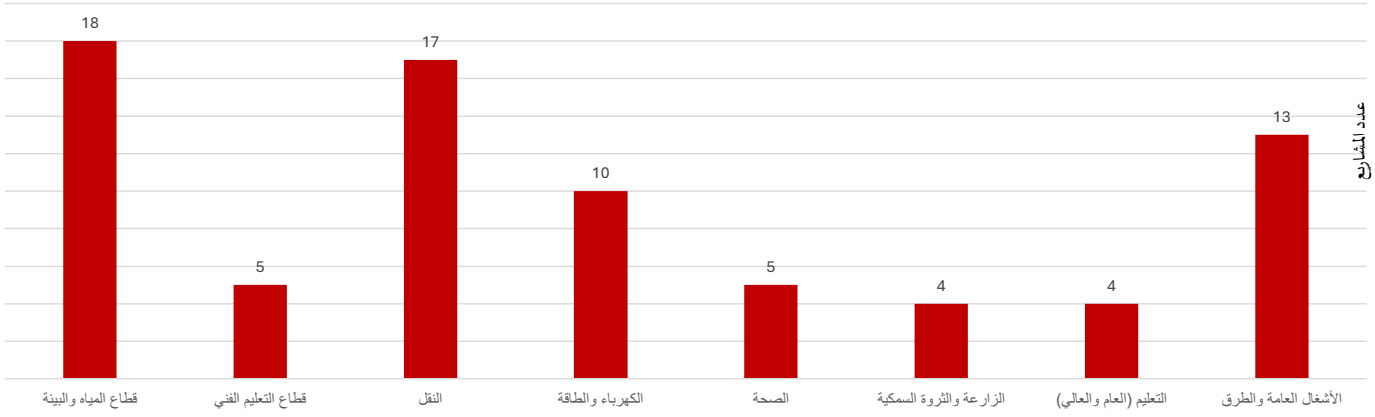

تسريع استيعاب تعهدات المانحين

طور الجهاز التنفيذي أوراق عمل ومقترحات بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء، وساهمت هذه المقترحات في تأمين الدعم المالي من قبل المملكة العربية السعودية ومن مانحين آخرين على النحو التالي

- إعداد أربع أوراق تحليلية لاستعراض الآثار الإيجابية لاستيعاب المبالغ المتعهد بها من المملكة العربية السعودية، والتي تشمل منحة الموازنة، وديعة البنك المركزي، منحة المشتقات النفطية، والصندوق الدوار لاستيراد المشتقات النفطية. تبلغ قيمة تعهدات المملكة في هذا الجانب نحو 2 مليار دولار.

- تطوير مقترحات لاستيعاب منحة مقدمة من الحكومة الصينية لإنشاء محطة طاقة شمسية بقيمة 13 مليون دولار.

- المساهمة في استيعاب الدعم الفني والمؤسسي المقدم لمؤسسات الدولة من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية.

- دعم جهود المؤسسات الحكومية في تحديد مجالات استيعاب الدعم الفني المتوقع الحصول عليه من قبل الإمارات العربية المتحدة. وشارك الجهاز التنفيذي في اجتماعات اللجنة الفنية الحكومية التي تم تشكيلها لتحديد أولويات الإصلاحات في المؤسسات الحكومية، حيث تم تحديد أربع وزارات ذات أولوية للحصول على الدعم في المرحلة الأولى.

تعزيز الشراكات محليًا ودوليًا

في إطار تعزيز الشراكات على المستويين المحلي والدولي، وأهمية ذلك في تعزيز جهود الحصول على التمويلات وتنفيذ المشاريع الممولة من الشركاء الدوليين، عمل الجهاز التنفيذي على مراقبة الشراكات العالمية، حيث أبدت اليمن، ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، اهتمامها بالمشاركة في الجولة الرابعة لمراقبة الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعّال التي تهدف إلى تقييم فعالية الشراكات بين الجهات الفاعلة في اليمن، بما يشمل المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص، المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني.

أُديرت هذه المبادرة من قبل فريق الدعم المشترك، المكون من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللذين اضطلعا بدور إشرافي وفني في تحليل البيانات التي تم جمعها من الشركاء المحليين.

وشارك الجهاز التنفيذي وزارة التخطيط في تنفيذ أنشطة هذه المبادرة التي بدأت في عام 2023، عبر:

- إعداد خارطة طريق تضمنت خطوات متابعة الشراكات وتنظيم لقاءات تنسيقية بين الجهات المعنية لشرح أهداف المبادرة وأهميتها.

- إعداد مذكرة مفاهيم وتجهيز العروض التقديمية للقاءات، وخلال عام 2024، تم جمع البيانات من الجهات المختلفة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، من خلال زيارات ميدانية ومقابلات، ليتم لاحقًا تحليل البيانات ومشاركة النتائج عبر الموقع الإلكتروني.

كما تم إنشاء قاعدة بيانات تضم حوالي 50 جهة شريكة محلية ودولية تحتوي على معلومات مفصلة تشمل اسم الجهة ونقطة الاتصال، والمسمى الوظيفي والبريد الإلكتروني ورقم الهاتف.

بناء القدرات المؤسسية في المؤسسات الحكومية

عمل الجهاز التنفيذي خلال العام 2023–2024 على تقديم دورات تدريبية لتعزيز القدرات المؤسسية لبعض الوزارات، حيث شملت مجالات ذات أولوية مثل التخطيط الاستراتيجي والإعلام والتواصل ورسم السياسات العامة وإدارة المشاريع والمتابعة والتقييم، واستهدفت قطاعات حيوية مثل الصحة والتربية والتعليم والزراعة والثروة السمكية.

في مجال الإعلام والتواصل، تم تنفيذ ورشة عمل في أكتوبر 2023 استهدفت 15 موظفًا من وزارتي التربية والتعليم، والزراعة والري والثروة السمكية، حيث تلقى المشاركون تدريبًا على مهارات الاتصال، والكتابة الصحفية، وإدارة الحملات الإعلامية، مما أسهم في تعزيز قدراتهم في هذا المجال.

في ديسمبر 2023، قُدمت ورشة تدريبية لوزارة الزراعة والري والثروة السمكية، ركزت على التخطيط الاستراتيجي، وصياغة الأهداف، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية، وبناء الخطط التشغيلية وتقييمها، مما أسهم في تطوير مهارات 9 من موظفي الوزارة.

في مجال رسم السياسات العامة، نُظمت ورشة عمل في أكتوبر 2024 لصالح وزارة الصحة العامة والسكان، بهدف تحسين الأداء وزيادة الكفاءة، حيث تضمنت خمس جلسات امتدت على مدار خمسة أيام، وانتهت بتخريج 9 كوادر، مع تطبيق عملي لإعداد أوراق سياسات.

نفذ الجهاز التنفيذي برنامجًا تدريبيًا شاملاً في إدارة المشاريع والمتابعة والتقييم خلال 2023–2024، استهدف وزارات الزراعة والري والثروة السمكية، والتربية والتعليم، والصحة العامة والسكان، واشتمل على 12 جلسة امتدت 13 أسبوعًا، واستهدفت 24 موظفًا، حيث اكتسبوا مهارات عملية متقدمة في هذا المجال.

الجهـــاز التنفيـــذي
The Executive Bureau